

## آثار برامج التكيف الهيكلي

يورجين تساتلر (\*)

ترجمة: أميمة عبد العزيز (\*\*)

«تحاول كثير من الدول النامية تحسين ظروفها الاقتصادية بواسطة برامج التكيف الهيكلي. ويشير هذا المقال إلى نقاط الضعف في تلك البرامج ويستخلص النتائج بشأن الدعم الذي يجب أن يقدم مستقبلا للاصلاح الاقتصادي في الدول النامية».

أظهرت تجارب التعاون من أجل التنمية حتى الآن أن الاقراض للمشروعات يمكن أن يحقق نجاحا مستمرا في حالة ما إذا اتبعت الدول الملتقبة استراتيجية متسقة للتنمية. ومع ذلك ففي الكثير من الدول تعرض نجاح المشروعات لظروف غير مواتية<sup>(١)</sup> وعادة يكون من المتعذر إزالة العقبات الحقيقية أمام التنمية على مستوى المشروع. بل وفي كثير من الأحيان تكون برامج التنمية نفسها مشكلة في حد ذاتها طالما أنها تتجه إلى إيجاد نوع من التعويض للخلل الاقتصادي الأساسى وبالتالي تخلق بيئة غير حقيقية ويظهر ذلك بأساليب متعددة: فغالبا ما تكون الجهات الإدارية فى الدولة مشغولة بتنفيذ مشروعات التنمية، وبالتالي تعوق التنفيذ السليم للسياسات القطاعية القومية، بل وفي أحيان كثيرة تكون التكلفة الجارية للمشروعات عادة مرتفعة وتنفوق كثيرا ميزانية التنمية فى الدولة، وعلاوة على ذلك فمع الارتفاع المعروف لمكوناتها المستوردة (خاصة إذا كانت العملة المحلية مقومة

\* Zatlter, Jurgen. The Effects Of Structural Adjustment Programmes; in: Intereconomics, Vol. 24, NoV./ Dec., 1989.- P.282-289.

\*\* أميمة عبد العزيز: وكيل أول وزارة التعاون الدولى سابقا.

بأكثر من قيمتها الحقيقية) فإنها تشكل عقبة أمام تمويل التكلفة المطلوبة من العملة الأجنبية وفي هذه الحالة تؤدي ندرة القدرات الادارية والتمويلية إلى التقيد بالمشروعات للحد الذي تبتعد فيه عن الاحتياجات الفعلية للتنمية في الدولة.

وفي مثل هذه الحالات لا يكون هناك ضمان لاستمرارية أنشطة المشروعات، ثم يتجه التركيز على الأنشطة الممولة من الخارج كما هو ملاحظ في معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء وبعض دول أمريكا اللاتينية - إلى سلب هذه الدول حق السيطرة على مصيرها لأنها لا تكون مؤهلة لممارسة وظائف الإدارة والتنسيق الضرورية. وبالتالي فإن قدرة الدول النامية على حل المشاكل وهو أهم أهداف مساعدات التنمية لم تتحسن بل إنها تناقصت<sup>(٢١)</sup>. وحينما تصل حدود إقراض المشروع إلى مداها يثور التساؤل حول إمكانية تتبع أهداف المشروعات بوسائل متعددة. إن كثيرا من الدول النامية تحاول الآن تحسين ظروفها الاقتصادية الأساسية عن طريق تنفيذ برامج تكيف هيكلية. وهذه البرامج التي تضعها مؤسسات التمويل الدولية تهدف إلى الحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية حافزة على النمو الاقتصادي المستمر ومحاولة دمج اقتصاديات الدولة بصورة أكبر داخل الأسواق العالمية. وتكشف هذه البرامج نقطتي ضعف سيتم شرحهما فيما بعد؛ أولا: إن إجراءات التكيف تعتبر مستمرة فقط في حالة مصاحبته لتغيرات اجتماعية يتم استيعابها تماما. ثانيا: ماهية مفهوم التجارة الخارجية الذي تتضمنه برامج التكيف الهيكلية. على هذا الأساس يمكن اختبار أهداف البرامج السابقة للتكيف الهيكلية واستخلاص أربع نتائج فيما يخص الدعم الذي يلزم تقديمه مستقبلا للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. وتركز الملاحظات التالية على الصعوبات التي تعاني منها الدول النامية الفقيرة خاصة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

### أولا: التكيف كعمل اجتماعي:

من أهم الصعوبات التي تعترض برنامج التكيف الهيكلية أن الاختلالات الاقتصادية لا يمكن القضاء عليها بواسطة الاجراءات الاقتصادية بمفردها طالما أن نموذج مجتمع الدولة بأكمله (نماذج الانتاج والاستهلاك والأدوات الاجتماعية المنظمة). يحتاج للتقويم - وعادة ما يكون المسئولون الذين يسكون بزمام الاقتصاد المريض مجموعات مصالح قوية ولديهم أيضا علاقات تكافل مع السلطة السياسية. ولذلك فإن إجراءات القضاء على الاختلالات الاقتصادية يجب أن تتجه ضد مصالح تلك

المجموعات فى المجتمع والتي اكتسبت العديد من المنافع من الوضع حتى الآن. وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية تنطوى دون شك على تعقيدات سياسية يحتاج حلها إلى إنشاء تحالفات سياسية جديدة<sup>(٣)</sup> وتصبح المرحلة الانتقالية أسهل إذا ما كانت الأزمة الاقتصادية قد قوضت بالفعل وإلى حد كبير قوة الصفوة السياسية أو حتى أدت إلى تغيير الحكومة من خلال القضاء على شرعية الطبقة الحاكمة<sup>(٤)</sup> إن هناك حدودا مشتركة بين الإصلاح الاقتصادى والسياسى تجعل من العسير على التغيير الاقتصادى أن يسبق التغيير السياسى طالما أنه يضعف قوة النظام السياسى القديم فقط دون إرساء الأساس لنظام اجتماعى جديد.

ويمكن اعتبار التزام الحكومة بالإصلاح والدعم الذى تلقاه من المجموعات الهامة ذات المصالح الاجتماعية كعامل حاسم لنجاح برامج الإصلاح. وإذا ما لقيت برامج التكيف الهيكلى دعما فائرا ينقصه الحماس فإن الإجراءات تتم ببطء شديد وبصورة بيروقراطية دون تدخل كامل من الحكومة. ففى «توجو» مثلا استمرت برامج التكيف الهيكلى لمدة سبع سنوات قبل أن تتمكن من تغيير التيار ضد المجموعات ذات المصالح التى تعارض الإصلاح، والمتصلة بالشركات الحكومية المحتكرة والمؤسسات التجارية الأخرى شبه الحكومية.

وفى سبيل البحث عن علاقة جديدة بين الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع، لا يجدى الحل البسيط الذى يقول: «قطاع عام أقل وقطاع خاص أكثر» لأن فى هذا إغفالا لحقيقة أن قطاع الدولة المتنامى (بما يتضمنه من حزب واحد وتعاونيات حكومية ونقابات تجارية تابعة للدولة الخ...) يمارس أعمالا تنظيمية هامة فى المجتمعات الأفريقية، ويضعف من توازن القوى بين المناطق المختلفة والجماعات العرقية.

وفى الواقع فإن التقسيم التحليلى إلى قطاع حكومى وقطاع خاص لا يدرك أن المشكلة الرئيسية لكثير من الدول النامية تكمن فى المساحة المتخلفة والمتعثرة بين كليهما. ففى الدول الصناعية وخاصة فى ألمانيا الاتحادية نجد أن هذه المساحة ممتلئة بشبكة عالية الكفاءة من المؤسسات (منظمات اقليمية، نقابات تجارة حرة وتعاونيات، جمعيات مهنية ومجموعات مساهمة... الخ).

وهذه المؤسسات تعتبر همزة الوصل بين المستوى المركزى القومى المنظم والمستوى الفردى من التوكيلات الاقتصادية. وهذا الأسلوب المنظم الهام والذى يمكن أن يطلق عليه أيضا القطاع الثالث أو

المؤسسات الوسط، يجب أن يدعم في نفس الوقت الذي تخف فيه قبضة الدولة. وإذا لم يحدث ذلك، فإنه من المتعذر انتشار أنشطة القطاع الخاص. فمثلا لم يؤد تراجع القطاع الحكومي في غانا في نهاية الستينات إلى زيادة الاستثمارات الخاصة ولذلك سار الاقتصاد نحو الركود<sup>(٥)</sup>.

### ثانيا : المفهوم الأساسى للتجارة الخارجية

من أهم أهداف برامج التكيف جعل الاقتصاد القومى أكثر قدرة على التنافس . ويلعب تحرير التجارة الخارجية وإعادة توجيه الاقتصاد القومى للاستفادة من «مزايا التكلفة النسبية» دورا هاما فى هذا الصدد. ويمكن الاستشهاد فى هذا المجال بالتنمية السريعة ونجاح سياسات التصدير فى دول جنوب شرق آسيا المسماة «بالنمور».

وينكر كثير من المراقبين أن نجاح هذه الدول مصدره تطبيق نظرية «تفوق التكلفة النسبية» كما تنصب الشكوك بصفة خاصة على الدول النامية الأكثر فقرا. وبكل تأكيد توجد فى كل دولة بعض المنتجات التى يفضل إنتاجها عن سلع أخرى ولكن السؤال هو ما إذا كانت هذه المزايا النسبية للمنتج تكفى لجعلها سلعة تنافسية فى السوق العالمية رغم العوامل الجغرافية والعوامل الأخرى غير المواتية حين تقارن بينها وبين الدول الأخرى المنتجة. ويحضرنا هنا مثال دول الساحل الأفريقية بعوائقها الطبيعية الشديدة. فمن الصعب تحديد أى منتجات لهذه الدول يمكنها التنافس فى الأسواق العالمية حتى استخراج المعادن فى معظم الأحيان يصبح غير تنافسى بسبب ارتفاع تكاليف النقل<sup>(٦)</sup>. ويشير المعهد الألماني لسياسات التنمية إلى أن «الصادرات من السلع المصنعة من دول أفريقيا السوداء يمكن أن تنمو بصورة جديّة فقط لعدة سنوات مقبلة، حيث إنه بالمقارنة بدول كجنوب شرق آسيا مثلا نجد أن تكلفة الأجور أكثر ارتفاعا، ونوعية المنتج أقل جودة، والقدرات الإبداعية على المستويين الحكومى والشركات ما زالت بدائية، إلى جانب سوء حالة المرافق العامة»<sup>(٧)</sup>.

علاوة على ذلك فإن شروط التجارة فى العالم الثالث، والتى تعكس نسبة أسعار الصادرات من المواد الخام إلى أسعار الواردات من السلع المصنعة تسير فى اتجاه الانخفاض مقارنة بالزيادات الأخيرة فى أسعار السوق العالمى. وقد انخفضت عينا دخول الدول النامية من السلع المصدرة بمقدار ٥٠٪ فى عام ١٩٨٦ عما كانت عليه عام ١٩٧٥. وهناك عدة أسباب لذلك<sup>(٨)</sup>. ففى جانب الطلب تسببت عدة عوامل فى انخفاض مستمر فى الطلب على المواد الأولية من دول العالم الثالث، وبالرغم من النمو الاقتصادى المنخفض فى الدول الصناعية. فقد ظهرت أساليب إنتاجية جديدة لا تحتاج إلا لكميات

ضئيلة من المواد الخام، كما تم استبدال المنتجات الطبيعية بمواد مصنعة. ووصل الاستهلاك من كثير من المواد الغذائية التي كانت تستورد من دول العالم الثالث مثل الكاكاو والبن إلى حد التشبع في أوروبا وأمريكا الشمالية كما أن مرونة الأسعار والدخول في السوق العالمى بالنسبة للطلب على معظم السلع التقليدية التي تصدرها الدول النامية لم تصبح فقط متدنية بل أخذت في التناقص.

وفى جانب العرض زادت الحاجة إلى الحصول على العملة الأجنبية، على الأقل من أجل الوفاء بالالتزامات المرتفعة للديون. وفى السنوات الأخيرة شهدت العديد من الدول الأكثر فقرا انخفاضا فى دخلها من الصادرات على الرغم من الزيادة فى حجم الصادرات. هذا «التناقص فى التركيب» كان له أثر كبير على حوالى أربعين دولة من الدول النامية التى تعتمد على سلعة وحيدة فى أكثر من نصف إجمالى دخلها من الصادرات.

وإذا ما شجعت برامج التكيف الهيكلية نمو هذه المنتجات فإن المنافسة بين الدول النامية نفسها ستعمق يليها دون شك انخفاض فى الأسعار وإلى جانب ذلك عادة ما يصاحب نمو هذه المحاصيل تعديل أهداف أدوات التطوير الحكومية. وعلى سبيل المثال يتم تعديل الخدمات الاستشارية الزراعية فى معظم الدول الأفريقية كجزء لا يتجزأ من برنامج التكيف الهيكلى، حيث اتجهت نحو إتاحة مجرد نصيحة بسيطة من خلال أسلوب «الزيارات والتدريب». ومن المحتمل أن يكون مثل هذا النظام الاستشارى التقليدى ذا مزايا لتطور محصول واحد للتصدير، ولكنه لا يتناسب مع أساليب استخدام الأراضى المجمععة التى تنتج محاصيل غذائية، كما أنه لا يستطيع مواجهة مشاكل مثل انخفاض خصوبة التربة. وفى الواقع يكون التركيز على الإنتاج للتصدير ضد المتطلبات البيئية. ويكمن الخطر فى أنه رغم تحسن الصادرات على المدى القصير فإن الشروط الطبيعية اللازمة للإنتاج تتدهور على المدى البعيد<sup>(٩)</sup>. وبسرعة فائقة أصبح انخفاض خصوبة التربة العقبة الرئيسية أمام زيادة الإنتاج الزراعى فى مناطق عديدة. وإذا قارنا التحسن اللازم فى ميزان التجارة فى الدول النامية الأكثر فقرا، مع توقعات النمو فى الأسواق العالمية فى صادراتها التقليدية، فإن الأمل فى الزيادة الكافية فى الصادرات يصبح ضعيفا. ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة ان يتحقق التحسن فى الميزان التجارى بصفة عامة عن طريق خفض الواردات وليس عن طريق زيادة الصادرات. ويهدف تعديل الرسوم على الصادرات ضمن برامج التكيف الهيكلى إلى إعادة تنظيم المعاملات الاستيرادية (إلغاء احتكارات الدولة والقيود الكمية على الواردات) لإدماج الاقتصاد القومى أكثر داخل الأسواق العالمية، ومن

خلال إدخال معدلات متسقة ومنخفضة نسبيا من الرسوم على الواردات، وتقليل الاختلال الذي ينشأ من تعدد مستويات الحماية الفعالة للمنتجات المذكورة. وفي نفس الوقت، يهدف هذا الاجراء إلى استقرار أو إذا أمكن زيادة حجم الموارد من الرسوم والضرائب. وانطلاقا من هذا الهدف يقوم برنامج التكيف الهيكلي في «بنين» بغرب افريقيا بإضافة نوع من الضريبة الموحدة على المبيعات الداخلية والواردات. وفيما بعد سيفرض معدل موحد من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة<sup>(١٠)</sup>.

ولما كانت الكثير من الدول النامية قد ميزت قبل ذلك بين الواردات بفرض قيود كمية ورقابة على النقد، فقد كان من المتوقع أن تؤدي إدخال اجراءات التكيف إلى زيادة الواردات. وهذا ينطبق بصفة خاصة على المناطق الأفريقية الفرنسية حيث لا يمكن زيادة أسعار الواردات من خلال تخفيض قيمة العملة. ومن المنتظر أن تتضمن الواردات الإضافية إلى جانب المدخلات المطلوبة للصناعة الوطنية سلعا استهلاكية وكمالية أيضا.

وينبع قرار عدم تطبيق سياسة رقابة منتقاه من مفهوم البنك الدولي الذي يقول بحيادية السياسة التجارية والصناعية كما يفسرها تقرير التنمية الدولية لعام ١٩٨٧. ففي هذا التقرير يوصى البنك بأن تكون كل إجراءات التجارة والصناعة التي تؤثر في الإنتاج للسوق المحلية والتصدير للخارج وكذلك السلع المحلية والمستوردة، حيادية في تأثيرها. ويشير التقرير مرارا في هذا الصدد لنجاح اقتصاديات التصنيع الجديدة في جنوب شرق آسيا.

وإذا تركنا جانبا حقيقة أن الوضع المبدئي لهذه المجموعة من الدول كان متشابهها إلى حد ما مع معظم الدول النامية الأفقر حاليا فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبناء الاجتماعي والاقتصادي، نجد أن هذه الدول قد انتهجت سياسة منتظمة لتطوير الصادرات (وغالبا تطوير الصناعات التي ترتفع فيها مرونة الطلب العالمي) وكذلك سلكت سياسة الحماية المنتقاة وإحلال الواردات.

### هدف التكيف الهيكلي:

بالنظر إلى عدم كفاية مفهوم التكيف الهيكلي المشار إليه آنفا، يتضح أنه من الضروري شرح الهدف الأساسي لعملية التكيف. وليس من الواقع افتراض أن التكيف الاقتصادي سيمكن الدول في جنوب افريقيا من الاندماج في السوق العالمي وتدرجيا اكتساب القوة الاقتصادية ومستويات المعيشة الموجودة في الدول الصناعية الغربية، إذا ما اتبعوا نفس أسلوب الاقتصاديات الصناعية

الجديدة فى جنوب شرق آسيا - وحتى إذا نجح البرنامج فسيكون له دون شك عواقب بيئية وخيمة.

ويقدم تقرير «النمو والتكيف فى أفريقيا فى الثمانينات» الذى نشره أخيرا البنك الدولى وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة صورة مضيئة نسبيا للتنمية فى أفريقيا جنوب الصحراء (فيما عدا الدول الخمس المصدرة للبتروول). لقد حققت دول المنطقة فى الفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٨٧ معدلا للنمو حوالى ٢,٩٪ سنويا. وإذا تركنا جانبا التساؤل حول ما إذا كانت هذه الأرقام قد زادت بسبب الاختيار الحكيم لسنة الأساس ومعدل سعر الصرف للتحويلات كما تردد فى دوائر عديدة، فإن معدل النمو هذا لا يكفى حتى ليعادل الزيادة فى السكان. وحتى مع الافتراضات القوية فليس من المحتمل أن يصل معدل نمو دخل الفرد للجيل التالى فى المناطق جنوب الصحراء إلى أكثر من ١٪ أو ٢٪ سنويا. وبالتالي فإن الفجوة الداخلية بين الدول النامية والدول الصناعية لن تقل بل ستزداد اتساعا.

ويؤكد هذا التقييم تقرير التنمية الدولية لعام ١٩٨٩ الذى نشره البنك الدولى فى شهر سبتمبر. وهذا يدل على أن الناتج القومى الإجمالى للدول الأفريقية جنوب الصحراء ارتفع بالكاد بمقدار ٥,٥٪ فى ١٩٨٨ ومن المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادى إلى ٣,١٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٥ على أساس أن الدول الأفريقية لن تنفذ إجراءات التكيف المناسبة (التباين الأول). ويمكن أن يصل معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بصورة حدية فقط إلى ٣,٢٪ سنويا إذا تم تنفيذ إجراءات التكيف المناسبة (التباين الثانى). لذلك فإن أفريقيا لن تكسب إلا القليل من برامج التكيف الصارمة طبقا لتوصيات البنك الدولى والصندوق على عكس الوضع بالنسبة للدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والتي تزيد الأرقام فيها طبقا (للتباين الثانى) عنها فى (التباين الأول).

ومن الممكن أن تكون هناك استثناءات قليلة فى أفريقيا السوداء فمثلا تستمر معدلات النمو فى الزيادة فى غانا، نموذج "Pupil" الذى حقق معدلات مرتفعة نسبيا فى النمو فى السنوات الأخيرة، ولكن ليس بسبب المعونة الخارجية التى وصلت إلى ٢,٥ مليون دولار أمريكى منذ عام ١٩٨٣<sup>(١١)</sup>. ومع ذلك يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن غانا تختلف عن معظم الدول فى أفريقيا السوداء فى أنها غنية بالموارد الطبيعية والبشرية ولديها إمكانيات مرتفعة للتنمية وديونها أقل نسبيا، ولكل انبهارها كان فى المقام الأول لأسباب داخلية.

ولذلك فليس من المتوقع أن تحقق دول جنوب الصحراء تحسنا فى النمو بصورة كبيرة حتى

باستخدام برامج تكيف ضخمة. وفي الواقع فإن الكثير من الدول النامية تواجه تحمرا شكليا عن السوق العالمي، كما تفتقد صلابة المؤسسات الحكومية وقدرتها على ممارسة الرقابة، كذلك تواجه توترات سياسية واجتماعية متزايدة مصحوبة بحروب أهلية وتحركات ضخمة من اللاجئين، إلى جانب الكثير من المجاعات والكوارث البيئية ونمو متزايد للسكان لا تستطيع السيطرة عليه<sup>(١٢)</sup>.

وفي مسودة أولية لتقرير حول الاستراتيجية الداخلية للتنمية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء حتى عام ٢٠٢٠<sup>(١٣)</sup> وضع البنك الدولي هدفا لتقليل «الفجوة الاجتماعية» بين المنطقة وباقي دول العالم في تلك الفترة من الزمان وهذا يستلزم القضاء على سوء التغذية وتوفير العناية الصحية الضرورية (مع متوسط عمرى ٧٠ عاما) وتحقيق حد أدنى من مستوى التعليم. وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان هذا التعريف الواقعى لأهداف التنمية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، سيصاحبه مراجعة جزئية وتحسين إجراءات التكيف الهيكلى بحيث تراعى أكثر القضاء على معوقات التنمية. ولكن ما هى النتائج المترتبة على ذلك فيما يتعلق بالدعم المستقبلى للدول الأفقر. خاصة أفريقيا السوداء، فى مواجهة هذا الخطأ فى مفهوم التكيف الهيكلى كما جرى تطبيقه حتى الآن؟ هناك أربع نقاط هامة فى هذا الصدد:

#### ١- تقوية مسئولية المتلقى

مع افتراض أن اجراءات التكيف ما زالت فى مراحلها الأولى ينبغى اعطاء أهمية قصوى لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية. كما يلزم اتخاذ خطوات فعالة لتدعيم قاعدة السلطة لقوى الإصلاح واستقطاب الصفوة الحاكمة. وكقاعدة، فمن المفيد مناقشة المراحل المختلفة للتكيف وآثارها مقدما وعلى نطاق واسع. وبذلك يمكن تعبئة فئات السكان التى ستستفيد من تلك الإجراءات خاصة سكان القرى. وبالتالي تكون الفرصة مهيأة لنجاح البرنامج. وفى نفس الوقت يمكن توعية الرأى العام ضد الفساد وإقامة رقابة اجتماعية. وعادة ما تظل الإجراءات المخططة سرية كلما أمكن ذلك حتى يمكن تنفيذها دون مشاكل مسبقة. ومقولة إن الإعلان والمناقشة المسبقة يمكن أن تقلل من تأثير إجراءات التكيف تنطبق فقط على تخفيض قيمة العملة.

وعلاوة على ذلك فإن إمكانيات نجاح التكيف يمكن أن تتحسن إذا ما اشتركت مجموعات اقتصادية واجتماعية هامة فى تنفيذ الإصلاح. وتلعب النقابات التجارية دورا هاما فى هذا المجال. وفى أحيان كثيرة كان من المتعذر كسب تأييدهم، ففى دولة «بنين» مثلا تقلص إلى حد كبير حقهم فى



إبداء الرأي. ولم يكن هناك نص فى أى قانون يتيح لهم الاشتراك فى لجنة تتشكل لتطوير القطاع الخاص، تضم ممثلين للدولة ورجال الأعمال والبنوك والمجموعات ذات المصلحة. وكان تهميش فاعلية النقابات التجارية السبب فى اثاره معارضتهم. وعلى العكس من ذلك فقد نجحت سياسة اكتساب مشاركتهم ببعض التنازلات لصالحهم، نجحت إلى حد كبير فى «كوستاريكا» وجمهورية «الدومينيكان» وفى المراحل الأولى «غانا».

وبصفة عامة يجب أن يكون الهدف تدعيم استقلال الدولة وزيادة قدرتها على تسيير الاقتصاد، وبالتالي التغلب على التركيز السائد للحصول على أفضل عائد اقتصادى. وفى هذا الصدد يبدو لى أنه من الأهمية بمكان على المدى المتوسط حسم موضوع إمكانية تدعيم المؤسسات الوسيطة المذكورة آنفا بين الدولة من جهة والوكلاء الاقتصاديين من جهة أخرى. فمثلا نجحت حكومة غانا عن طريق اجراء الانتخابات فى كسب مندوب سياسى لبرنامجها الاقتصادى الذى يستهدف تطوير المناطق الريفية من خلال اللامركزية، ودعم التمثيل الاقليمى. وعن طريق انشاء تجمعات المقاطعات الجديدة استطاعت حكومة غانا أن تقيم كيانات محلية لديها ميزانيات خاصة بها، وأوكل لها مهمة استنباط استراتيجيات أهداف للتنمية ووضعها موضع التنفيذ<sup>(١٤)</sup>.

وفى نفس الوقت يجب أن نوضح أن التمويل الجارى لبرامج التكيف الهيكلى من خلال القروض فى مقابل وعود بالاصلاح الاقتصادى من الحكومات المعنية يفضى الى وضع المقرض فى الموقف الايجابى والمقترض فى الموقف السلبى - وفى سبيل رفع نسبة استيعاب البرامج يفكر البنك الدولى فى إعطاء دعم لجهود الإصلاح الناجحة<sup>(١٥)</sup>. ويمكن أن يأخذ هذا شكل تمويل جزئى لميزانية التنمية أو ميزانية القطاع الخاص - وبهذا يصبح احساس المقترض بالمسئولية متزايدا حيث سيكون صاحب الحق الوحيد فى رسم وتنفيذ السياسات. أما الرقابة على استخدام التمويل فلن تصبح مجرد ربطه بأغراض محددة أو تحكم إذعان بشروط. وسيؤثر سوء استخدام الموارد فى ميزان الدعم مستقبلا من الدول المانحة. ويمكن أن تخضع إساءة استخدام موارد هذه الدول للرقابة العامة. وهذا النوع من الدعم يبدو وسيلة مناسبة لمقابلة الاتجاه المتزايد للمانحين لممارسة المسئولية عن التنفيذ على مستوى المشروع. وكذلك لفرض الشروط وبالتالي زيادة المسئولية لدى الدول التى تتلقى المعونات.

ويتطلب الاعتماد عن الأسلوب الحالى لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادى أيضا خلق أشكال جديدة

من الحوار حول سياسة التنمية بين مؤسسات التمويل وحكومات الدول النامية. وسيكون هذا بالدرجة الأولى مسئولية جميع الدول والمؤسسات المقرضة. وفي عام ١٩٨٩ نوقشت ورقة أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان «الهيكل البديل للتكيف والتمويل» لمؤتمر وزراء التخطيط والمالية الأفارقة. وقد اقترح المؤتمر أن تتولى برامج التكيف إدخال نظم تعدد أسعار الصرف ومعدلات الفائدة المتمايزة، حتى يتسنى ممارسة سيطرة مباشرة على تخصيص رأس المال والنقد الأجنبي. وما زالت هذه المقترحات فى مرحلة الصياغة بشروط عامة نسبيا، ولكنها تستحق أن تدرس جيدا من قبل الدول المانحة وتناقش مع الحكومات الأفريقية.

## ٢- تأكيد أكثر على السياسة الهيكلية على المدى البعيد

إن الإجراءات التى تتخذ لتخفيض الطلب الداخلى غالبا ما تكون عاملا رئيسيا فى برامج التكيف حيث تعكس الاعتقاد بأن العجز فى الميزان التجارى للدولة ينشأ من الاسراف فى الطلب المحلى على السلع المحلية. والبديل لذلك وهو زيادة الإنتاج المحلى لمقابلة مستويات الطلب، يعتبر فعالا فقط بصورة عامة على المدى الطويل. وعادة تركز إجراءات خفض الاستهلاك المحلى على إنفاق الدولة، التى تولد الطلب المحلى وتغذى التضخم، بطبع البنكنوت. ويجب أن تأخذ برامج التكيف فى اعتبارها معوقات التنمية المشار إليها فى أفريقيا جنوب الصحراء، وهى غالبا ما تكون معوقات سياسة واجتماعية الطابع وتنبع إلى حد ما من ظروف طبيعية محلية غير مواتية. وهذا يعنى أن اجراءات التثبيت على المدى القصير يجب أن تكون متسقة مع إجراءات أكثر فعالية على المدى البعيد للتغلب على بعض المعوقات الخاصة بالتنمية. وحيثما تكون إجراءات التثبيت مقيدة لإمكانيات التنمية يجب ان تعطى الأولوية للإصلاحات الهيكلية.

وبدلا من التركيز على تقليص الطلب المحلى بصفة أساسية عن طريق خفض الإنفاق الحكومى وهو اجراء فعال على المدى القصير، ينبغى أن يكون التركيز أكبر بصفة عامة على وظيفة النظام الضريبى. وهذا يتطلب توسيع القاعدة الضريبية حتى يتوقف طبع البنكنوت كأسلوب للضرائب غير المباشرة عن طريق التضخم. وما زالت هناك فرصة معقولة لزيادة الدخل من الضرائب على بعض السلع المستوردة والدخول المحتكرة، مثل عائد الأراضى. وهذا الأمر يجب أن يأخذ فى اعتباره حقيقة أن إجراءات التكيف قد قضت فعليا على القاعدة الاقتصادية للدولة (عائد المؤسسات الحكومية، والقدرة على طبع البنكنوت) وأن قاعدة جديدة للضرائب يجب أن تنشأ للتمهيد لدور الدولة فى المستقبل.

ويجب أيضا في هذا الصدد الاهتمام بإمكانيات الادخار المحلى. ولهذا السبب ينبغي تطوير التمويل المحالى مع ما يستلزمه ذلك من إعادة تنظيم البنوك المركزية والسلطات المشرفة على البنوك وتشجيع قيام قطاع تمويل مستقل<sup>(١٦)</sup>. وهذا سيساعد بلا شك على القضاء على فجوة الإدخار المحلى بصورة مستمرة، وكذلك زيادة التمويل الذاتى لاستثمارات التنمية وخفض التضخم، وفى نفس الوقت تطوير السوق المحلى.

### ٣- تطوير السوق المحلى والتكامل الإقليمى

وتشكل زيادة التشابك فى السوق المحلى أساسا هاما لتطوير وتدعيم الإدارة فى الاقتصاد والهوية الاقتصادية واتجاه الدولة نحو أهداف التنمية. وإذا لاحظنا ضعف إمكانيات التصدير للسلع الأفريقية وكذلك الخلل فى الميزان التجارى والعلاقة القوية بين النمو ومتطلبات الاستيراد، فإن تطوير السوق المحلى يصبح أمرا ملحا للدول الأفريقية. ويعتبر الحجم الضئيل جدا لاقتصاديات معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء عقبة خطيرة فى هذا الصدد. والحل الأمثل لذلك هو التكامل الإقليمى الأوثق. وبالرغم من أن محاولات مماثلة قد فشلت فى الماضى لكن تبقى هناك حاجة ملحة الآن لخفض الضغط على ميزان التجارة نظرا للنقص الحاد والمتزايد فى العملة الأجنبية والمجال المحدود للتصدير إلى الدول الصناعية. ومن الواضح أن تطوير سوق إقليمية سيستغرق وقتاً طويلاً لأن الهيكل الاقتصادى لتلك الدول مهياً تقليدياً نحو الدول الإستعمارية السابقة.

لذلك ينبغي أن تتجه التوصيات الاقتصادية بصورة أكبر نحو تطوير التكامل الاقتصادى على المستوى الإقليمى، مثلاً بفرض ضرائب أقل على الصادرات من السلع الموجودة بدول المنطقة وتفضيل استخدامها لتنفيذ مشروعات التنمية. ويعتبر الاتجاه الإقليمى بديلاً عملياً ملائمة المنتجات للسوق العالمى على أساس مزايا التكلفة النسبية، مع وجود كل الصعوبات المصاحبة المذكورة آنفاً.

### ٤- لمحة اجتماعية وبيئية عن الإجراءات:

حاول البنك الدولى لفترة من الزمن أن يرجع النقد الموجه لبرامج التكيف الهيكلى السابقة لتأثيرها الاجتماعى والبيئى المضاد. وفى بعض الدول كانت تعد الإجراءات للقضاء على تلك الآثار ولكنها كانت مكلفة ولا تعدو أن تكون غير مسكنات قصيرة الأجل<sup>(١٧)</sup>. وظهرت مطالبات<sup>(١٨)</sup> بأن تصبح الإجراءات الهيكلية نفسها أكثر فاعلية بيئياً واجتماعياً، وليست مجرد وسيلة للقضاء على آثارها الضارة بواسطة إجراءات مثل خطط إنشاء الوظائف وإعادة التشجير.

لذلك أصبحت القضية هي القضاء على الصراع الكامن بين الفقر الشرس وتنفيذ برامج التكيف عن طريق ضمان زيادة الدخل الأساسى للفقير من خلال برامج لاتتبع بالضرورة من القضاء على الاختلالات الاقتصادية. والمهم فى هذا الصدد هو تحسين وسائل الإنتاج (بواسطة الإصلاح الزراعى مثلا) أو التحسن المستهدف الانتقائى فى الشروط المفروضة على منتجى المواد الغذائية<sup>(١٩)</sup>. علاوة على ذلك فإن عجز الميزانية يعطى الفرصة لإعادة النظر فى هيكل الدخل والإنفاق العام طبقا للظروف الاجتماعية. لهذا السبب ادخلت زيادات فى الإنفاق على الصحة العامة والتعليم فى بعض برامج التكيف الحديثة. ومع هذا تبقى احتمالات جدية بالاهتمام لعمل أكثر فى جانب الدخول. ويعتبر توسيع قاعدة الضرائب أحد السبل لزيادة الدخل الحكومى - ومن المعروف أن البنك الدولى يحجم عادة عن التوصية بهيكل انتقائى لضرائب الاستيراد. وليس من المفهوم عدم خضوع الواردات من السلع الكمالية والمنتجات الغذائية المدعومة والتي تنافس المنتجات المحلية، لمعدلات ضرائب مرتفعة وواضح تماما أن نظام الاستيراد يجب أن يظل مبسطا فى الدول النامية مع بعض السلطات الجمركية حتى يقلل من التكلفة البيروقراطية ومجالات الفساد. لكن هذا لا يبسر التخلّى عن استخدام سياسة الواردات المنتقاة.

وهناك جدل بأن مثل هذه الضرائب المنتقاة المرتفعة ستؤذى المستهلك أو تضعف من كفاءة سياسة تخصيص النقد الأجنبى. ويمكن الإجابة على ذلك بالتالى: ثم ماذا؟ إن التفرقة بين المستهلكين فى هذا الشأن لا مفر منها، أما كفاءة سياسة تخصيص النقد الأجنبى فستضعف فقط إذا اعتبرنا أن السوق هى دائما أفضل السبل لتوزيع النقد الأجنبى.

ومثل هذه السياسة الانتقائية فى الاستيراد ستؤدى إلى زيادة الدخل الحكومى وتجعل من غير الضرورى اجراء أى خفض فى الإنفاق يكون ذا أثر سلبى من الناحية الاجتماعية وهذه السياسة ستكون مناسبة كذلك لطبيعة الأزمة والتي تعكس ليس فقط اختلالات اقتصادية بل أيضا مشكلة فى نموذج «الاستهلاك والمجتمع»

ويهدف برنامج «الأبعاد الاجتماعية للتكيف» الذى صدر أخيرا عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والبنك الدولى، إلى معرفة رد فعل اجراءات التكيف على المجموعات المعرضة للتأثر بهذه البرامج واستنباط اجراءات أكثر ملائمة حتى تعادل تلك الآثار.. ومن المتوقع فى هذا الصدد أن تراجع عناصر برامج التكيف التى تميز الفقراء. وإلى جانب ذلك يجب مناقشة المقترحات المطروحة لتقوية جماعات الضغط لغير القادرين على أساس قانونى مستقر ومدعم.

أن المسألة فى المقام الأول هى قضية إدخال أشكال بيئية فى إجراءات التكيف وفى خطط الدول النامية وسياساتها الاقتصادية بصفة عامة<sup>(٢٠)</sup> ونظرا للاخفاض السريع فى خصوبة التربة فى مناطق استوائية متعددة فليس من المهم انشاء نظم مستديمة لاستخدامات الأراضى. إن محاصيل التصدير ينبغى أن تندمج فى نظام (فترات راحة مناسبة للتربة يتم الالتزام بها ومحاصيل بقولية يتم مناوبتها مع الحبوب) وبالتالي يلزم تنظيم الخدمة الاستشارية طبقا لذلك.

التكيف ليس طريقا ذا اتجاه واحد:

لقد أصبح التأثير السائد لقوى السوق العالمية على نطاق برامج التكيف الهيكلى فى تزايد مستمر كما أن هناك إدراكا متزايدا بأن أسلوب الحياة ونموذج الإنتاج الخاص بالدول الصناعية، لا يمكن تطبيقه عالميا لأسباب بيئية، إلى جانب أسباب أخرى كثيرة. لذلك فإن مطالبة منظمات التمويل بالتكيف تنقصها المصداقية طالما أن الدول الصناعية نفسها لا تتحمل مسؤولية اقتصادية وبيئية. إن معونة التنمية تعتبر ستارا لإخفاء هذا الوضع المؤسف<sup>(٢١)</sup>. ولا يمكن تطوير مفهوم التكيف الهيكلى من خلال المخطوط المشار إليها آنفا إلا إذا وضعت الدول الصناعية نموذجا بيئيا، وقضت على الاختلالات فى الزراعة وساهمت فى تخفيف مشكلة الديون.

وعلاوة على ذلك فعلى الدول الصناعية أن تساهم فى حل مشاكل المديونية وهروب رأس المال (خصوصا بإرغام بنوكها للإبلاغ فى بعض الحالات عن الحسابات البنكية الضخمة التى تفتح من قبل عملاء فى الدول النامية، وكذلك تنفيذ الإجراءات المناسبة لعدم تشجيع خروج رأس المال الأساسى، وأيضا الإعلام العام والإبلاغ عن بعض الحالات الضخمة من هروب رأس المال التى يمكن أن يكون لها تأثير فعال).

وعلى ألمانيا التزام إضافى بتقليل الفائض فى ميزان مدفوعاتها، وهذا الإجراء يمكن أن يدعم الاقتصاد العالمى ويخفف الضغط على أسعار السلع ويعادل الاتجاه المتزايد فى معدلات الفائدة الحقيقية، الذى ينبثق أساسا من الولايات المتحدة. ويجب أن تكون مبادرات ألمانيا فى مجال التجارة بما لديها من فائض تجارى فى اتجاه دعم التنمية. فمثلا يمكن أن تتوقف عن تشجيع الصادرات من المعدات العسكرية والسلع الكمالية للدول النامية عن طريق ضمانات قروض الهرمز. فعادة ما تهدد الشحنات من هذه السلع بنجاح برامج التكيف الهيكلى وتحول دون استخدام النقد الأجنبى النادر فى الدول النامية فى الأغراض التنموية المفضلة.

## الهوامش والمراجع:

(١) على أساس التقدير المقارن للتقييم والفحوص التي أجرتها وزارة التعاون الاقتصادي في ألمانيا الاتحادية عام ١٩٨٧، تأكد أن ٣٨٪ من تلك المشروعات هي تقدير مبالغ فيه للطرف الإدارية والسياسية أو تردى الأوضاع خلال تنفيذ المشروع مما يهدده بالخطر. وفي ١٩٪ من المشروعات حدث تدهور واضح في الظروف الاقتصادية أثناء المشروع وبالمثل تار التساؤل حول إمكانية تحقيق الأهداف.

(٢) هذا لا يعنى أن مساعدات المشروعات غير ذات فائدة بصفة عامة إذا كان المناخ الاقتصادى غير موافق. ومع ذلك ففى هذه الحالة يجب أن تنحصر الأنشطة فى دعم المرافق العامة اللازمة للتنمية على المدى الطويل (الرعاية الصحية، التعليم وحماية الموارد). ولكن حتى فى هذه المناطق يجب أن تتوفر مسبقا إمكانية الجهود الذاتية المناسبة، ولكن مع بعض التحفظات فيما يتعلق بإجراءات حماية الموارد. وعلاوة على ذلك ينبغى أن تظل التكلفة الجارية خاصة التكلفة من النقد الأجنبى لتلك المشروعات عند الحد الأدنى كلما أمكن ذلك وعلى المدى الطويل.

(٣) انظر فى هذا المجال أمثلة موريشيوس، وكينيا وبوليفيا وهايتى فى RShams «معلومات التكيف فى الدول النامية» Intereconomics المجلد الرابع والعشرون رقم ٢ سنة ١٩٨٩ صفحات ٧٦-٧٨.

(٤) يبدو أنه فى المرتبة الثانية من الأهمية لنجاح برامج التكيف الهيكلى، أن تتمكن الحكومة من الاعتماد إما على مساندة قطاع ضخيم من السكان، أو على مجموعة محدودة نسبيا متفتحة التفكير، على شرط أن تكون قوية عسكريا وتقل مصالح الفئة الأقل إدراكا من الناحية السياسية من أهالى الريف. والنموذج الأخير هذا واضح فى غانا ومن الممكن أن يكون الأكثر واقعية لدول افريقيا السوداء، وفى غانا وبوركينا فاسو يمكن اكتساب الجماهير بشن حملة ضد الفساد وضد أسلوب الحياة غير السلم للبطقة الحاكمة السابقة.

(٥) قارن: P.Waller & W.Zehender

Erfolgsfaktoren Fur Strukturanpassung in Westafrikanischen Landern Deutsches Institut fur Entwicklungspolitik-Berlin 1989.P.16.

«عوامل نجاح التكيف الهيكلى فى دول غرب أفريقيا» - المعهد الألمانى لسياسات التنمية برلين ١٩٨٩ صفحة ١٦. وطبيعى أن يحتاج الأمر لكى يلعب القطاع الخاص دورا فعالا إلى مكونات أخرى من المناخ الملائم مثل تسهيلات ائتمانية، مرافق.. الخ.

(٦) إن سوء حالة النقل في معظم دول الساحل الأفريقي ترفع من تكلفة الصادرات لمعظم السلع بحوالي من ٦٠ إلى ٨٠ دولارا أمريكيا للطن الواحد.

(٧) انظر W.Zehender & P. Waller في المرجع المشار إليه سابقا.

(٨) بلغت الخسارة التراكمية التي تحملتها الدول النامية على كل المنتجات الأولية فيما عدا البترول ٥٧ بليون دولار أمريكي في الفترة ما بين ١٩٨١-١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٠ وهذا يمثل ٥٤٪ من متحصلات هذه الدول من الصادرات لعام ١٩٨٠. انظر C. Fortin «أهمية ونتائج انخفاض أسعار صادرات الدول النامية».

Importance et consequences de la chute des prix pour les exportation des PVD.

Le courier رقم ١١٦-٧/٨/١٩٨٩

(٩) مثلا في السنوات الأخيرة، زادت زراعة القطن بصورة كبيرة في دول غرب أفريقيا ولم يظهر التدهور في خصوبة التربة حينئذ بصورة واضحة نتيجة استخدام الأسمدة. ولكن نظرا لعدم إدماج معظم المحاصيل في كثير من الحالات في نظام الدورة المحصولية لضمان استقرار التربة على المدى الطويل وإعطاء فترات راحة مناسبة للتربة، ونظرا لعدم تهيئة نظام التقارير الزراعية لهذا الغرض، فمن المتوقع زيادة التدهور في التربة.

(١٠) قـانـرـن J.Zaüter 'Konzeptionelle Schwachen, Erfahrungen Mit dem Strukturanpassungs Programm" Benin Entwicklungspolitik..

«المفاهيم الخاطئة وتجارب برامج التكيف الهيكلي في بنين». سياسات التنمية رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩.

(١١) قانر جريدة زيورخ الجديدة Neue Zurcher Zeitung يناير ١٩٨٩.

(١٢) ويشير معهد سياسة التنمية الألماني في دراسة أعدت للحكومة الألمانية أنه من المتوقع في عام ٢٠٢٠ ان يصبح ٦٠ مليوناً من المواطنين في دول الساحل الأفريقي دون مورد للدخل (بما فيها السودان) إذا استمرت الاتجاهات الاقتصادية والسكانية السائدة حاليا. كما تتنبأ الدراسة باحتمالات تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين مما سيشكل ضغطا على الدول المجاورة في الجنوب ودول البحر المتوسط. انظر H. Lembke & H.Brandt «تطور المساعدات من أجل التغيير في دول الساحل». المعهد الألماني لسياسات التنمية. برلين ١٩٨٩ صفحة ٤.

(١٣) أنظر R.Barthelt Afrika Darf Kein Sozialfall Werden, in Entwicklung und Zusammenarbeit NO.2. 1989.

« أفريقيا لا يجب أن تتدهور اجتماعيا في التنمية والعمل الجماعي » رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ .  
وقد نشرت الطبعة الأخيرة من ورقة الاستراتيجية المشار إليها بواسطة Barthelt أنظر «النمو المستمر مع المساواة» توقعات مستقبلية على المدى الطويل لدول أفريقيا جنوب الصحراء . أغسطس ١٩٨٩ .  
(١٤) ويشير R. Bodemeyer . بحق إلى أن الإدارة المركزية للقطاعات المجزأة في الدول الأفريقية تعتبر «ضرورة عملية تترتب على أسلوب معين من إقامة واستمرار السيطرة السياسية» . ومع ذلك «فيخطئ من يستنتج أن استراتيجيات الإصلاح التي تقضى على مركزية السلطة و/أو أسس السلطة القطاعية، يمكن أن تعرض للخطر نظام الحكم في الدول النامية» (أنظر R.Bodemeyer اللامركزية في أفريقيا هل هي استراتيجية واقعية؟) وكذلك «الحكم والعدالة في أفريقيا ١٩٦٠-١٩٨٥ برلين ١٩٨٧ - صفحة ١٦٩ .

“Dezentralisierung in Afrika-eine realistische Strategie?”

R.Bodemeyer-in H.F. III Y, and B.O. Bryde Staat, 'Verwaltung und Recht in Afrika' 1960 - 1985 Berlin 1987 - 1989.

(١٥) R. Barthelt مرجع غير منشور.

(١٦) انظر ما كتب Zur Geld und Kreditpolitik der Entwicklungslander dem aspekt der Stabilisierungspolitik-W.Hankel-GTZ “Stabilisierungs und Strukturanpassungs politiken in Entwicklungslandern”. PP. 62 FF., Rossdorf. 1988.

حول السياسة الائتمانية والنقدية للدول النامية في ظل سياسة التثبيت الاقتصادي منشورة في GTZ بقلم “Hankel” سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية» صفحة ٦٢ والصفحات التالية Rossdorf «١٩٨٨ .

(١٧) هذا الموضوع قابل للجدل إذا كانت تلك البرامج التعويضية مموله من القروض.

(١٨) انظر G. Lachemann

ملاحظات حول المظاهر الاجتماعية للأزمة الهيكلية في أفريقيا - المعهد الألماني لسياسات التنمية برلين ١٩٨٧ .

Anmerkungen Zu den Gesellschaftlichen Aspekten Der Strukturkrise in Afrika,  
Deutsches Institut Fur Entwicklungs Politik.



(١٩) فى السنوات الأخيرة أعطى برنامج التكيف الهيكلى فى توجو أولوية لتطوير «المحاصيل النقدية» مما أدى إلى زيادة خطورة موقف الغذاء للفقراء فى بعض المناطق، وقد بدأ الآن تنفيذ برنامج خاص لزيادة المنتجات ورفع الإنتاجية من المحاصيل الغذائية.

(٢٠) أعد Stein Hansen أبحاثاً أولية لعملية للبنك الدولى فى هذا المضمار: برامج التكيف الهيكلى والتنمية المستمرة، مايو ١٩٨٨ وكذلك ماكتبه Robert Repetto «إصلاح السياسة الاقتصادية للحفاظ على الموارد الأولية» مايو ١٩٨٨.

(٢١) لقد أجرى البنك الدولى حساباته على أساس أن الخسارة السنوية التى تعاني منها الدول النامية فى الخدمات الشعبية نتيجة سياسة الحماية التى تنتهجها الدول الصناعية تصل إلى حوالى ضعف مساعدات التنمية الرسمية على مستوى العالم.

### من الإصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

بعض قضايا التصنيع فى مصر

من منظور تنموى / تكنولوجى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

الباحث الرئيسى : د. راجية عابدين